غزلا الى الحايك لينسجه سبعا في اربع فعلا كثر ذلك او اصغر بان لصاحب الغزل الخيار
ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى ولا يزيد على الاجر في
الزيادة وفي النقصان اعطاه من الاجر بحساب ما نقص ولا يجاوز به المسمى وان وكل ان
امره صغيرا فجاء رقيق او على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان تعدى الولي ان
امره ان ينسج ثمانيا فنسج سبعا في ثمان فنسج سبعا في ثمان ان شاء زاد الثوب عليه وضمنه شا
اخذه واعطاه بحساب ثلاثة ارباع الاجر الذي سماه لما لزم الولي ما لم يلزم ان
البعض وفات وقت الباقي يجب الاجر بحساب ما عمله من المتاع من فرق بين الزيت
اللبن فقال في اللبن يجب حصة ما عمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب له اجر المثل
لا يزاد على ثلاثة ارباع ما سمى واختار شمس الائمة السرخسي الفرق بين الثوب واللبن
اللبن على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزداد بالخياطة الزيادة
ولا يكون للعمل اثر القيمة الا اذا نقرت على الباقي وفي اللبن لا اثر للقيمة البعض
بالبعض ولو ان النساج وفر الدرع والصفة بعينها لا اذراعا واحدا على ما
شرط وروى عن محمد ان صاحب الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب
عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزاد على الاجر المسمى زيادة الذراع
اما الخيار لتغير الصنعة فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولا يريد الذراع
وما يفصل من غزله فيجيء واذا اختار اخذ الثوب لا يلزمه زيادة الاجر لزيادة
الذراع لانه متبرع في الزيادة ولو دفع غزلا الى حايك وامره ان يزيد في الغزل
نفسه طلقا فقال زدت وانقرب الثوب فان حلف رب الثوب على علمه بذلك
وان نقل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا ان غزل الامر كان منه والثوب بينهما فقال
الامر الذي زاده من الرقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن
الغزل وان كان الثوب مستهلكا وانقل الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب
ولو دفع الى صانع عشرة اذرع وقال ازدتها رفيعة يكون له عشرة اذرع
قليلة الخط احمر ذرع فقال الصانع زدت وانقل الامر قال محمد القول قول الصانع

الصانع

وزيادة خمسة كان القول قول الصانع

الصانع ان شاء دفع اليه القليد واخذ اجر خمسة دوانيق وان شاء اعطى الامر عشرة
دراهم واخذ القليد ولو دفع الى النداف جبة وقطنا وامره ان يزيد من عنده شيئا
من القطن فجاء بعشرة اشار قطن في الثوب مثل الامر فقعد العشرة اسباعه
وزاد عشرة وقال زدت في الثوب لا قعت اليك خمسة عشر وامرتني ان ازيد خمسة عشر
وقال النداف قعت العشرة الى عشرة بغير صاحب الثوب ان شاء دفع اليه
عشرة اسباعه وان شاء اخذ منه قيمة نوبه ومثل عشرة اسباع قطن ونزع الثوب
على النداف رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه قميصا الى يوم على ان يفرغ منه اليوم
جاز في قوله

فصل في الحفار

رجل
استاجر حفارا وبين له مكان الحفر وصفتها وقدرها باجر معلوم جاز فان
حفر بيده ما شرط عليه فاستقبله عدا امره به فان كان يستطيع الحفر في الوقت
وان كان لا يستطيع بكون عذرا واذا استاجره ليحفر له قبرا وبين موضعا الحفر في موضع
اخر لا اجر له وان لم يبين له موضع الحفر فصح الحفر استحسانا فتصرف الى الحفر في تلك
وكذا لو لم يبين عرضه ولا عمقه جاز استحسانا وينصرف الى المتعارف وكذا اذا
لم يبين له اللبن فان كان هناك لبن متعارف ينصرف اليه استحسانا والقياس
الفساد وان استاجر الحفار في حر البيوت والقبور ظاهرا ليزاد له فزاد له كما لا يتفاضل
من اجره بسبب لين الارض لصعوبة وان الزيادة من الارض لتقرير بطون على الحفار
استحسانا وان اختلف المستاجر مع حافر البير بعد ما حفر خمسة اذرع فقال الستا
شرطت عليك عشرة اذرع وقال الحفار بل شرطت خمسة اذرع كان القول قول
المستاجر مع يمينه واعطاه من الاجر بحساب ذلك وان اختلفا بعد الوجه قبل
الدخول في العمل تحالفا وترادا اجر الستاجر حفار المحفر عشرا او عشر
بعشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة بطوقها وعشرين فعليه ربع
الحمله ولصاحب البير ربع الاجر ولله اعلم

فصل في اجارة الدواب

والضمان فيما يجب وما لا يجب رجل استاجر حمارا ليلا يا جر مسمى بعد عينها ان وجه ال